TÜRKİYE ODALAR VE BORSALAR BİRLİĞİ

Dumlupınar Bulvarı No:252 (Eskişehir Yolu 9. Km.) 06530 /ANKARA www.tobb.org.tr - tobb@hs01.kep.tr

Sayı : E-34221550-100-1853 **Tarih**: 23.02.2022
Konu : Mısır'da İthalatta Akreditif Kullanımı Zorunluluğu

TÜM ODALAR
(Genel Sekreterlik)

İlgi : Ticaret Bakanlığı'ndan alınan 21.02.2022 tarihli ve 72088775 sayılı yazı.

Ekte bir örneği sunulan ilgi yazıda, Kahire Ticaret Müşavirliğinden alınan bir yazıya atfen, Mısır Merkez Bankasının 13 Şubat 2022 tarihinde yayımladığı bir Karar kapsamında, Mart ayının başlangıcından itibaren ithalatta vesaik mukabilinin ödeme yöntemi olarak kullanılmayacağı, bunun yerine akreditifin kabul edileceği belirtilmiştir.

Yazıda devamla, iş dünyası tarafından söz konusu uygulamaya yönelik itirazların iletilmesine rağmen, yazıda detayları yer aldığı şekliyle uygulamanın hayata geçirilmesi ile ilgili çalışmaların Mısır'ın yetkili makamlarınca yapıldığı açıklanmıştır. Ayrıca, sistemin nasıl işleyeceğine dair detayların belirsiz olduğu bilgisi de yazıda verilmektedir.

Bilgilerini ve Odanız üyesi ilgili firmalara duyurulmasını rica ederim.

Saygılarımla,

e-imza
Ali Emre YURDAKUL
Genel Sekreter Yardımcısı

EK:
1- Ticaret Bakanlığı'ndan alınan yazı
2- FEDCOC Mektubu (Arapça) (3 sayfa)
3- Mısır Merkez Bankası Mektubu (Arapça) (1 sayfa)

T.C.
TİCARET BAKANLIĞI
İhracat Genel Müdürlüğü

Sayı : E-52229414-499
Konu : Mısır' da İthalatta Akreditif Kullanımı Zorunluluğu

DAĞITIM YERLERİNE

Kahire Ticaret Müşavirliğimizden alınan bir yazıda, Mısır Hükümeti'nin yönlendirmeleri sonucunda, Mısır Merkez Bankasının 13 Şubat 2022'de yayımladığı ancak sayısı belirtilmeyen Karar kapsamında Mart ayının başlangıcından itibaren ithalatta vesaik mukabilinin ödeme yöntemi olarak kullanılamayacağı, akreditifin kabul edileceği belirtilmektedir.

Yazıda devamla, başta Mısır Ticaret Odaları Birliği (FEDCOC) ve bazı meslek örgütlerinin itirazlarını bildirdiği, FEDCOC'un konuya ilişkin ayrıntılı görüşlerini bir mektup halinde yayınladığı, Kararın iş çevrelerine danışılmadan alındığı ifade edilmektedir. Ayrıca, Mısır Merkez Bankası tarafından Emirates NDB Bankasına gönderildiği iddia edilen ekteki mektupta sistemin Mart ayında başlayacağı bildirilmektedir.

Ayrıca, Mısır'ın en büyük holdinglerinden Triangle Group ile Müşavirliğimizde yapılan bir toplantıda bu konunun ele alındığı ve Triangle Group tarafından doğrulandığı, sistemin halihazırda nasıl işleyeceğine ilişkin detayların belirsiz olduğu, iş çevrelerince ertelenme olacağı görüşleri ön plana çıksa da hükümet tarafından şu ana kadar bir açıklama yapılmadığı ifade edilmiştir.

Diğer taraftan yabancı yatırımların şube ve bağlı ortaklıklarının bu Karardan hariç tutulacağı belirtilse de bu uygulamanın nasıl gerçekleştirileceği açıklık kazanmamıştır. Konuya ilişkin çıkan bir haber ise (https://enterprise.press/stories/2022/02/15/importers-get-your-letters-of-credit-asap-64997/) bağlantıda mevcuttur.

Bilgilerini ve konu hakkında üyelerinizin bilgilendirilmesi hususunda gereğini rica ederim.

Üstün ALAN
Bakan a.
Daire Başkanı

Bu belge güvenli elektronik imza ile imzalanmıştır.

Belge Doğrulama Kodu: 439F099D-212E-4A05-B359-C0093DEC22F3 https://www.turkiye.gov.tr/ticaret-bakanligi-ebys

Adres: Söğütözü Yerleşkesi (Merkez Bina) Söğütözü Mah. 2176 Sok. No:63
Çankaya/ANKARA
Telefon No: 0312 204 88 45 Faks No: 0312 204 86 32
e-Posta: kumm@ticaret.gov.tr
İnternet Adresi: www.ticaret.gov.tr
KEP Adresi:

Ayrıntılı bilgi için:
Müge Yaşar ELİUZ KUM
Ticaret Uzmanı
Telefon No: 0312 204 88 45

Ek:
1- FEDCOC Mektubu (Arapça-3 Sayfa)
2- Mısır Merkez Bankası Mektubu (Arapça-1 Sayfa)

Dağıtım:
Türkiye İhracatçılar Meclisi Genel Sekreterliği
Türkiye Odalar ve Borsalar Birliği Genel Sekreterliği

Bu belge güvenli elektronik imza ile imzalanmıştır.

Belge Doğrulama Kodu: 439F099D-212E-4A05-B359-C0093DEC22F3 https://www.turkiye.gov.tr/ticaret-bakanligi-ebys

Adres: Söğütözü Yerleşkesi (Merkez Bina) Söğütözü Mah. 2176 Sok. No:63
Çankaya/ANKARA
Telefon No: 0312 204 88 45 Faks No: 0312 204 86 32
e-Posta: kumm@ticaret.gov.tr
İnternet Adresi: www.ticaret.gov.tr
KEP Adresi:

Ayrıntılı bilgi için:
Müge Yaşar ELİUZ KUM
Ticaret Uzmanı
Telefon No: 0312 204 88 45

معالي السيد الدكتور/ مصطفي مدبولي

رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد،،،،

بالإشارة إلي قرار البنك المركزي في اطار توجيهات مجلس الوزراء للبنوك المصرية بوقف التعامل بمستندات التحصيل في تنفيذ كافة العمليات الإستيرادية والعمل بالاعتمادات المستندية فقط أعتباراً من تاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢ والذي صدر دون استطلاع رأي منظمات الأعمال بشأن أثر هذا الإجراء علي الأنشطه الأقتصادية والاستثمار بالرغم من تأكيد كافة منظمات الأعمال لإستعدادها لمعاونة الحكومة في تبني السياسات التي تخدم الاقتصاد الوطني والصالح العام ولكن بالآليات التي لا يترتب عليها آثار سلبية علي المشروعات القائمة والتزاماتها.

وفي هذا الشأن تطالب منظمات الأعمال الموقعة علي هذه المذكرة بإلغاء هذا الإجراء وبشكل فوري وذلك للأسباب التالية:-

- أن هذا الإجراء سيؤثر بشكل مباشر علي إمداد الصناعة بإحتياجاها من مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة وقطع الغيار لخطوط الإنتاج مما يزيد من مشكلة سلاسل الإمداد القائمة منذ بدأت جائحة كورونا وهو ما سينعكس بدوره علي حجم الإنتاج وتوفير السلع وارتفاع أسعارها بما لذلك من نتائج سلبية علي المنتج والمستهلك علي حدا سواء.
- يؤثر هذا الإجراء تأثيرا سلبيا علي ثقة المستثمر الأجنبي في الصناعة المصرية والأقتصاد المصري إذ ينطوي القرار علي رسالة إنذار بوجود خلل في توفير العملات الأجنبية مما أستدعي إصدار تلك التعليمات.
- يمثل هذا الإجراء تهديدا مباشرا علي صحة وسلامة المواطنين من خلال تأثيره المباشر علي إمدادات قطاع صناعة الأدوية والتي تكون في كثير من الأحيان علي شكل شحنات صغيرة بأوامر توريد عاجلة من خلال الشحن الجوي وبدون الحاجة إلي فتح أعتمادات مستندية بما تنطوي عليه من إجراءات تستغرق وقتاً لا تتحمله المنظومة الصحية، ذلك فضلا عن إحتياجات المستشفيات من الإمدادات بقطع غيار المعدات الطبية والمستلزمات الطبية والتي تمثل خطورة بالغة في توفير الخدمة الطبية وزيادة تكلفتها والإخلال بالإلتزامات التعاقدية بين المستشفيات ومنظومة التأمين الصحي.

- يؤثر هذا الإجراء تأثيرا سلبيا علي الصادرات بزيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم تنافسية المنتجات المصرية المحملة بالفعل بالمزيد من الأعباء التي تحد من قدراتها التنافسية وهو ما يتعارض مع هدف الدولة لزيادة الصادرات إلي ١٠٠ مليار دولار.
- يؤثر هذا القرار علي قدرة المنشآت الصناعية علي توفير الاحتياجات من النقد الأجنبي التي تغطي الاعتمادات المطلوب فتحها مما يزيد الطلب علي العملة الصعبة ويفتح مجالاً للمعاملات خارج السوق الرسمي للعملات الأجنبية مع وجود قيود من البنك المركزي علي تمويل بعض الأنشطة من خلال البنوك.
- لم يضع الإجراء المذكور أي حسبان لعمليات إستيراد المصانع لقطع الغيار وبعض الإحتياجات التي يتم استيرادها بواسطة البريد العاجل.
- يحمل هذا الإجراء عبئ التسهيلات الإئتمانية التي كان تحصل عليها المنشآت قبل صدور القرار بناءً علي تعاملات وعلاقات ثقة عبر سنوات مع موردين من الخارج لتتحملها العملة الصعبة والبنوك وهو ما يؤثر علي الاقتصاد بشكل عام.
- لن تتمكن الملاءة المالية للشركات من إستيعاب حجم أعمالها الذي كانت تحققه من خلال تسهيلات الموردين قبل صدور وعلي وجه الخصوص الشركات التي قامت بعمل توسعات وزيادة حجم أستثماراتها للوفاء بأحتياجات مبادرة حياة كريمة والمشروعات القومية طبقا لسياسة الدولة وأهتمامها بالمنتج المحلي مما ينعكس سلبا علي توريدات تلك المصانع لتلك المشروعات وفق الجداول الزمنية المتفق عليها.
- أشار القرار بأن الهدف من إصداره هو تحقيق منظومة حوكمة عملية الإستيراد بالرغم من أن التعاملات بنظام فتح الاعتمادات المستندية قد تقلص بشكل كبير في المعاملات التجارية علي المستوي الدولي وهو ما يضحد أسباب الإصدار الوارده بكتاب البنك المركزي.
- تم في السابق تطبيق مثل هذه القرارات ولم تنجح في أستيعاب المشكلات التي صدرت لمعاجتها.
- لم يضع الإجراء المذكور في الحسبان الشركات التي ليس لديها تسهيلات ائتمانية مع البنوك خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل القاعدة الأكبر من المنشآت الصناعية.

- أعفت تلك الإجراءات فروع الشركات الجنبية والشركات التابعة لها من الإلتزام بتنفيذه بما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق الالتزامات بين كافة المنشآت.

استناداً إلي ما سبق بيانه وحرصا من كافة منظمات الأعمال علي تحقيق الصالح العام وتلافي ما سبق بيانه من آثار فإننا نتقدم لسيادتكم بمطلبنا لإيقاف العمل بهذا الإجراء مع استعدادنا الكامل لأي جلسات تشاورية بشأن البحث في إجراءات بديلة يمكنها أن تحقق الهدف المنشود دون إخلال بمنظومة التجارة والصناعة والأستثمار.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام

م/ علي عيسي	**م/ محمد زكي السويدي**	**م/ إبراهيم العربي**
رئيس جمعية رجال الأعمال	**رئيس اتحاد الصناعات المصرية**	**رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية**

القاهرة في ٢٠٢٢/٢/١٤

البنك المركزي المصري

نائب المحافظ

بسم الله الرحمن الرحيم

البنك المركزي المصري
مكتب نائب المحافظ
١٢ فبراير ٢٠٢٢
رقم الصادر ٤٦
الاستقرار المصرفي

السيد الاستاذ / محمد جميل برو
العضو المنتدب
بنك الامارات دبى الوطني / مصر

تحية طيبة وبعد،

في إطار توجيهات مجلس الوزراء بشأن حوكمة عملية الاستيراد وتفعيل منظومة التسجيل المسبق للشحنات التى سيبدأ تطبيقها بصورة إلزامية اعتباراً من بداية شهر مارس ٢٠٢٢.

فقد تقرر وقف التعامل بمستندات التحصيل في تنفيذ كافة العمليات الاستيرادية والعمل بالاعتمادات المستندية فقط وذلك اعتباراً من تاريخه، مع استثناء فروع الشركات الأجنبية والشركات التابعة لها، والسماح للبنوك بقبول مستندات التحصيل الواردة عن بضائع تم شحنها بالفعل قبل صدور هذا القرار.

برجاء التفضل بالتوجيه نحو اتخاذ اللازم للعمل بما تقدم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

مع خالص الشكر والتقدير

جمال نجم

بنك الإمارات دبي الوطني